

بيان ممثل الجمهورية الدومينيكية

معالي محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الموقرين، والزلاء من البعثات والممثلات القطرية الحاضرون هنا اليوم.

إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أشارككم كلمات قليلة حول كيفية فهمنا في الجمهورية الدومينيكية للتحديات والفرص التي تواجهنا في تعزيز الأمن الغذائي في دولة جزرية مثل دولتنا التي تعاني من مستويات عالية من الضعف في وجه تغير المناخ ومن التعرض لمخاطر الكوارث.

الجمهورية الدومينيكية هي أكبر اقتصاد في إقليم الكاريبي. وفي عام 2022، وعلى الرغم من صدمات الطاقة، والغذاء والمناخ، تعافى الاقتصاد إلى مستويات تاريخية للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 5 في المائة. ومع هذا الأداء، استعاد البلد مكانه بين أسرع الاقتصادات نمواً في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

واعتمد هذا الأداء الممتاز على استثمار خاص دينامي للغاية، محلي وخارجي على السواء، حفزته بيئة مؤسسية مواتية، وتفاؤل بالمستقبل، وقطاع سياحي قوي، وسياسة فعالة لمكافحة التضخم، وإدارة مالية حكيمة.

وعلى الرغم من القدر الكبير من عدم اليقين والتنبؤات العالمية السلبية، من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد الدومينيكي على نمو يفوق نسبة 4.5 في المائة هذا العام والعام الذي يليه. وتُظهر هذه النتائج بوضوح قدرة الاقتصاد الكلي في الجمهورية الدومينيكية على الصمود في وجه الأزمة والصدمات الخارجية.

ولكن لا ينبغي لهذه الإنجازات أن تجعلنا نغفل عن المخاطر والتحديات التي تواجهنا. فمن ناحية، يشكل انخفاض النمو العالمي المتوقع لعام 2023، والتوترات الجيوسياسية والضغط التضخمي المستمرة تهديدات واضحة لاستدامة الأداء الاقتصادي الذي شهده البلد خلال السنوات القليلة الماضية. ومن ناحية أخرى، ما زال اقتصادنا ضعيفاً للغاية وكذلك مجتمعاتنا المحلية. ويتحقق النمو على حساب رأس المال الطبيعي لدينا، وتورّع فوائده بطريقة مجحفة للغاية من الناحيتين الاجتماعية والإقليمية.

وفيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، سجل البلد إنجازات هامة أيضاً. فقد جرى الحد من نسبة حدوث نقص التغذية والحفاظ عليها، وهي اليوم أقل من 7 في المائة. وصنفت الجمهورية الدومينيكية بين البلدان ذات معدلات الجوع المنخفضة في مؤشر الجوع العالمي لعام 2022. وشهد النشاط الزراعي نمواً مستمراً، وساهم بأكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يناهز 8 في المائة من الصادرات، وأكثر من 80 في المائة من إمدادات الأغذية، وأكثر من 350 000 موظف أو حوالي 8 في المائة من مجموع العمالة، وخدمات بيئية عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الريفي اليوم متنوع جداً، لا يزال النشاط الزراعي العامل المحرك الرئيسي للثروة في المناطق الريفية.

ومع ذلك، فإن الزراعة هي أحد أكثر قطاعاتنا الاقتصادية ضعفاً والقطاع الأقل إنتاجية. وأكثر من 80 في المائة من الوظائف في القطاع هي غير نظامية، ويبلغ الدخل بالساعة مجرد 70 في المائة من المتوسط الوطني. والزراعة هي أحد القطاعات الأقل أجراً، وخصوصاً بالنسبة للنساء والشباب: 70 في المائة من الأشخاص الذين يكسبون دخلاً من العمالة الزراعية هم في أدنى شرائح الدخل العشرية الثلاث.

وكما يعلم العديد منكم، هذا يعني – من المفارقات – أن أولئك الذين ينتجون معظم الأغذية هم أكثر من يعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي نفس الوقت، دفعت العوائد المنخفضة من الزراعة بالسكان لمغادرة المناطق الريفية، ولا سيما منهم الشباب الذين لا يرون مستقبلاً واعداء لهم في الزراعة.

ولا بد من تغيير هذا الوضع الذي يعكس ظروفًا هيكلية سلبية، إذا كان لنا أن نخطو خطوات واسعة نحو الحد من الفقر وممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، ونحو أمن غذائي أفضل للجميع.

ويفترض تحقيق ذلك، من بين أمور عديدة أخرى، إحراز تقدم أسرع وأكثر عزمًا نحو تحويل شامل للزراعة يمكن أن يرفع القيود المفروضة على الإنتاج الصغير النطاق، والتي حد حاليًا من نموه، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا، والمياه، والأراضي، والائتمان والأسواق.

كما يفترض في نفس الوقت تحولًا لجعل الزراعة أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية. وفي الجمهورية الدومينيكية، كما في البلدان الأخرى في الإقليم، الزراعة هي النشاط الأكثر تأثرًا بالأحوال الجوية المائية المتطرفة. وبالإضافة إلى إلحاق الضرر بسبل العيش الريفية، تؤدي هذه الأحوال إلى ارتفاع أسعار الأغذية في المناطق الحضرية. لذلك، فإن من بالغ الأهمية أن نبحث عن طرق ليس لمجرد تحويل وتحديث الزراعة، وخصوصًا الزراعة الصغيرة النطاق – وهي خطة ظلت معلقة لفترة طويلة جدًا - بل أيضًا لجعلها أكثر قدرة على مقاومة المصاعب التي تتسبب بها تأثيرات تغير المناخ، والتعافي منها.

ونحن في الجمهورية الدومينيكية ملتزمون بهذه الخطة المؤلفة من ثلاثة عناصر: تحويل الزراعة، وتعزيز التنمية الريفية الشاملة التي تضم النساء والشباب، وإيجاد طرق لتعزيز النظم الغذائية الزراعية وتحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي والتغذوي.

ولكننا ندرك أنه لا يمكننا تحقيق ذلك وحدنا. فنحن نحتاج لتبادل الأفكار، والتعلم من بعضنا البعض، والتعاون بالمعنى الأوسع والصرف للكلمة، وتكوين التحالفات. وبهذه الطريقة فقط ستكون لدينا القدرة على تحقيق التحويل، وإحراز تقدم بشأن أهداف خطة عام 2030، والتغلب على التحديات العالمية الناشئة.

وأخيرًا، أود أن أشكر الصندوق على دعمه الذي لا يقدر بثمن لبلدنا والذي يقدم من خلال مشروع الشمول الإنتاجي وصمود الشباب الريفيين الفقراء، بهدف تعزيز رابطات صغار المنتجين وزيادة إنتاجيتهم من خلال الممارسات الزراعية الجيدة.

وبالبناء على هذا البرنامج، نود أن نتعلم، وأن نحسن نوع التدخلات الشاملة التي نختبرها حاليًا، وأن نوسع نطاقها في نهاية المطاف. وأملنا هو أن هذا سيحدث تحولًا في المزارع الصغيرة التي تستفيد من البرنامج ويساعد على تحويلها إلى أعمال مزدهرة، وأن نتمكن بهذه الطريقة من تحويل الحياة الريفية بالمعنى الأوسع لجعلها مكانًا لرفاه أكبر. ونأمل أن نواصل اعتمادنا على الصندوق ونحن نشق طريقنا في هذا المسار.

مع جزيل الشكر.